"الروبية في التعاملات الرسمية القطرية"(١٩١٦-١٩٦٦) دراسة تاريخية

د. حسام محمد عبد المعطي أحمد
أستاذ مشارك - جامعة قطر

الملخص

تتجلى أهمية البحث من خلال كونه يسلط الضوء على العلاقات الاقتصادية القوية بين الهند وقطر من خلال العملة حيث استخدمت قطر الروبية الهندية فى معاملاتها الاقتصادية الخارجية والداخلية خلال فترة طويلة توضح قوة الترابط الاقتصادي بين البلدين، كما تسعى للتعرف على محاولات الحكومة القطرية السيطرة على سوق النقد الداخلى فى وقت مبكر من نشأت الدولة الحديثة، وكيف سعت قطر لإيجاد عملة وطنية تضمن بها السيطرة على مواردها بعدما قررت حكومة الهند تخفيض قيمة الروبية الهندية.

وانطلاقا من ذلك تسعى الدراسة لتحليل العوامل التى أدت إلى جعل الروبية الهندية العملة الرئيسية المقبولة فى قطر خلال الفترة ١٩١٦ وحتى عام ١٩٦٦، وكيف تطور سوق النقد القطري فى ظل الروبية الهندية، والدور الكبير الذي لعبته بريطانيا فى دعم استعمال كل منطقة الخليج للروبية الهندية ما قبل استقلال الهند، حيث حملت كل الروبيات الهند فى شكلها ورسمها ملوك بريطانيا وفى جوهرها النفوذ البريطانى، وعندما استقلت الهند وتغير الوضع الاقتصادي فى قطر بزيادة مواردها بشكل كبير مع تصدير النفط فى عام ١٩٤٩ فقد حاولت بريطانيا أن تفرض الباوند الإسترليني فى المعاملات فى قطر، إلا أن انخفاض قيمة الباوند جعل الإدارة فى قطر تفضل استمرار الارتباط بالروبية، ومع بداية الستينيات كانت قد تغيرات الأوضاع كثيراً فى قطر نحو تبلور الاستقلال عن الروبية الهندية، حيث تناول البحث تحليل العوامل التى دفعت قطر للتخلى عن استخدام الروبية الهندية فى عام ١٩٦٦، وخطوات الاتحاد النقدي بين قطر ودبى، وفهم وتحليل الخطوات التى اتخذتها حكومة قطر وحكومة دبى من أجل سحب الروبية الهندية من السوق القطري، لتطوي فى عام ١٩٦٦ صفحة استخدام الروبية كعملة لقطر، ليحل محلها ريال قطر دبي.

"Rupee in official Qatari transactions"(1916-1966) historical study

Dr. Hossam Mohamed Abdel Mouti Ahmed

Associate Professor, Qatar University

Abstract

The importance of the research is illustrated by the fact that it highlights the strong economic relations between India and Qatar through the currency. Qatar had used the Indian rupee for its external and internal economic transactions over a long period, which proved the strength of economic ties between the two countries. It also seeks to identify the attempts of the Qatari government to control the internal money market in the early days of its modern state, and how Qatar sought to find a national currency, to ensure control of its resources after the Government of India decided to reduce the value of the Indian rupee

The study seeks to analyze the factors that led to the Indian Rupee being the main currency used in Qatar between 1916 and 1966, and how the Qatari currency market evolved under the Indian rupee, in addition to the great role played by Britain in supporting the use of the Indian rupee in the entire Gulf region before the independence of India. Interestingly, at that time, all Indian rupees were mintedwith the images of the kings of Britain in essence British influence. Moreover, When India became independent and the economic situation in Qatar changed significantly with the export of oil in 1949, Britain tried to impose the Pound Sterling in transactions in Qatar, nevertheless, the decline in the value of the Pound made the rules of Qatar prefer to continue using the rupee. Furthermore, at the beginning of the 60s, the developments in the situation in Qatar had changed considerably towards abandoning the Indian rupee. Finally, this study examined the factors that led Qatar to abandon the use of the Indian rupee in 1966, the finance unity between Qatar and Dubai, and to analyze the steps taken by the Governments of Qatar and Dubai to withdraw the Indian rupee from the Qatari market, which resulted that in 1966 the use of the rupee as the currency of Qatar was stopped, and was replaced by Qatari Riyal

المقدمة

لم يعد تاريخ النقود من الموضوعات الاقتصادية الأساسية الهامة لارتباطها بتطور تاريخ المجتمع وتأثيرها الكبير على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، فتعد النقود انعكاساً لأهم الأنشطة الاقتصادية، وإذا نظرنا الى المجتمع الذي نعيش فيه لوجدنا أن النقود تمثل طرفاً فاعلاً في معظم ما يدور بيننا من معاملات، فيعبر بها الناس عن قيم ما يتبادلونه من السلع والخدمات ويقبلونها في الوفاء بكافة المدفوعات، وتشغل بانتقالها من شخص إلي أخر كل زاوية من زوايا النظام الاقتصادي والاجتماعي لحياة الناس، وتشكل النقود وحده التبادل التجاري، وتختلف من دولة لأخرى، وتتخذ النقود اشكالا يسهل التبادل التجاري بها مقارنة بأسلوب التبادل القديم القائم على تبادل السلع. وتمس النقود حياة الناس، فهي معيار حياتهم، فالإنسان يشعر بالرضا عندما يجد عملته جيدة لا يحدث بها تضخم وتراجع لقيمتها بشكل سريع، وعندما يجد في عملته أنها تسد احتياجاته ويتبقى جزء منها يضمن به مدخراته للمستقبل، لذلك فإن تاريخ العملة يشكل زاوية مهمة لرؤية تطور أي دولة. أن تاريخ النظام النقدي يوضح لنا مراحل النمو الاقتصادي لأي دولة، كما يوضح بشكل جلي أفكار الهيمنة الاستعمارية والنهب الاستعماري من الدول الكبرى لموارد وثروات الدول الصغرى، أنه التاريخ في شكله المالي والنقدي.

تتجلي أهمية البحث من خلال كونه يسلط الضوء على العلاقات الاقتصادية القوية بين الهند وقطر من خلال العملة حيث استخدمت قطر الروبية الهندية في معاملاتها الاقتصادية الخارجية والداخلية خلال فترة طويلة توضح قوة الترابط الاقتصادي بين البلدين، كما تسعي للتعرف على محاولات الحكومة القطرية السيطرة على سوق النقد الداخلي في وقت مبكر من نشأت الدولة الحديثة، وكيف سعت قطر لإيجاد عملة وطنية تضمن بها السيطرة على مواردها بعدما قررت حكومة الهند تخفيض قيمة الروبية الهندية. وينطلق البحث من فرضية مفادها سعي الحكومة والإدارة في قطر إلى إيجاد عملة وطنية تضمن بها السيطرة على سوق النقد الداخلي،

مما يتطلب تفعيل إدارة الدولة في السيطرة على سوق النقد خاصة بعد أن تزايدت موارد الدولة من النفط بشكل كبير منذ بداية الستينيات.

وتسعي الدراسة للتعرف على العوامل التي أدت الى جعل الروبية الهندية العملة الرئيسية المقبولة في قطر خلال الفترة ١٩١٦ وحتى عام ١٩٦٦، وكيف تطور سوق النقد القطري في ظل الروبية الهندية، والعوامل التي دفعت قطر للتخلي عن استخدام الروبية الهندية في عام ١٩٦٦، وخطوات الاتحاد النقدي بين قطر ودبي، وفهم وتحليل الخطوات التي اتخذتها حكومة قطر وحكومة دبي من أجل سحب الروبية الهندية من السوق في البلدين.

وتشكل دراسة هاشم عبد الرحيم السيد، النقود في قطر، أهم الدراسات التي تناولت الموضوع النقود والعملات في قطر، حيث تناول دور الروبية في الاقتصاد القطري، حيث أبرز دور العلاقات الاقتصادية بين الهند والخليج العربي وهو ما جعل للروبية دور كبير في حركة التجارة بين قطر والهند، وسوف تسعي الدراسة للبناء على ذلك بشكل كبير، وقد اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر الأساسية منها اتفاقية نقد قطر دبي، المنشورة في الجريدة الرسمية القطرية، بالإضافة الى العديد من القرارات الرسمية الصادرة في الجريدة الرسمية، كما اعتمدت الدراسة على العديد من المراجع العربية والأجنبية التي تناولت تطور الاقتصاد القطري، وكانت دراسة موزة الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠-١٩٧٣ أهم تلك الدراسات.

اكتشاف النقود:

منذ آلاف السنين لم تكن النقود معروفة، وكان نظام المقايضة هو السائد، ومع مرور الزمن استخدم الإنسان بعض السلع كنقود للتبادل،حيث كان الناس يقبلونها مقابل ما يعرضونه للبيع مثل الأبقار أو الحبوب، أو التبغ والجلود والملح والخرز وغيرها[١]. ومع ازدياد ظاهرة التخصص وتقسيم العمل زاد عدد وحجم الصفقات التي يبرمها الناس فيما بينهم بعضهم البعض أو مع التجار، وبتكرار التجارب اكتشفوا أن استخدام المعادن كنقود تعبر عن قيم السلع والخدمات أفضل مما

سواها من الأشياء الأخرى، ذلك أن المعادن تمتاز على المقايضة السلع السابقة بأنها لا تمرض ولا تموت كالحيوان، كما يمكن تجزئتها وتشكيلها بالحجم والخامات المطلوبة، كما أن حجم النقود المعدنية أصغر بكثير من النقود السلعية[٢]، كذلك لا تتطلب تكلفة للاحتفاظ به. وبمرور الوقت تعود الناس على التعامل باطمئنان بهذه النقود المعدنية، فزادت ثقتهم بها واكتسبت صفة القبول العام، وبذلك أصبحت مقياساً معبراً عن قيم جميع السلع والخدمات ومخزوناً لها في نفس الوقت. وقد قامت دول كثيرة بسك عملاتها[٣] من المعدنين الذهب والفضة بينما اقتصرت بعضها على سك عملتها من الفضة، والبعض الآخر سك عملته من الذهب، وكانت كل عملة تحوي وزناً ثابتاً من المعدن بدرجة نقاوة (عيار) معينة وبسعر صرف محدد بين الذهب والفضة[٤].

هكذا فقد ارتبطت قيمة العملة بشكل وثيق بقيمة المعدن الذي تحتوى عليه، وغالباً ما كانت الحكومات تفرض رسوماً على السك، مما رفع من القيمة الظاهرية قليلاً على قيمة سبيكتها، وكان ذلك أمراً مقبولاً لكونه ملائماً للعملات، ولكن إذا تم رفع ذلك بشكل مبالغ فيه فغالباً ما ينفض الناس عن تلك العملة، كما عمل بعض الحكام على غش تلك العملات بإنقاص نسبة الذهب أو الفضة في السبيكة، وهو ما كان يؤدي لنفس النتيجة، فيشاع بين الناس أن العملة هذه أصبحت رديئة ولم تعد مقبولة بقيمتها الظاهرية، ومن ثم تنتقل ملكيتها على أساس محتواها من الذهب أو الفضة [٥].

العملات المستخدمة في قطر قبل عام ١٩١٦:

وقع الخليج العربي في مفترق الطرق التجارية العالمية، وكان أحد الطرق الرئيسية التي ربطت الشرق بالغرب، فعبره كانت تمر حركة التجارة بين الصين والهند من جانب وأوروبا من جانب أخر، ونتيجة لموقعه الجغرافي، كحلقة وصل بين الهند والصين والدول التجارية المستوردة لمنتجاتها في الغرب الأوربي. فقد لعب التجار العرب دور الوسطاء في نقل هذه التجارة، كما كان عرب الخليج يمتازون بالملاحة

البحرية، وعملوا بشكل كبير في تجارة العبور (الترانزيت) بين المحيط الهندي والبحر المتوسط مروراً بالخليج العربي أو البحر الأحمر. وقد نتج عن هذا النشاط التجاري الكبير انتشار استخدام العملات المختلفة بين أيدي العرب، وطالما كانت هذه العملات مقبولة في حركة التجارة، وكانت من الذهب أو من الفضة فقد كان العرب يقبلونها للتداول، فقد بدأ استخدام العملات في مطلع القرن الرابع قبل الميلاد[٦] حيث انتشر استخدام العملة الفضية التي تحمل صورة الإسكندر الأكبر لأهميتها وقيمتها السوقية، كما استخدمت فيما بعد العملات الرومانية والساسانية حتى القرن السابع الميلادي، حيث بدأ باستعمال العملات الإسلامية وذلك مع دخول أهل الخليج الدين الإسلامي. حيث سك المسلمين النقود على النمط الفارسي من الدراهم الفضية، كما قاموا بسك الدنانير من الذهب على النمط البيزنطي[٧]، ثم تداول بعض العملات في عهد الخلافة الأموية كالدينار الأموي وكذلك عهد الخلافة العباسية. وقد استعمل أهل قطر الدرهم والدينار العباسي. كما تم تداول العملات الفاطمية والأيوبية والمملوكية في حركة التجارة بشكل كبير خاصة مع ازدهار تجارة التوابل، وهكذا مرت الخلافة الإسلامية بعهود عديدة وتنوعت على أثرها العملات والمسكوكات[٨].

ومع سيطرة العثمانيين على العالم العربي منذ عام ١٥١٧ أخذت العملات العثمانية في الانتشار، حيث استخدمت الدولة نظام المعدنين الفضة والذهب في سك عملتها، فكانت الغروش والبارة من الفضة، وكان المحبوب (الدينار) من الذهب، وقد عم استخدامهم كل أرجاء الدولة العثمانية والمنطقة العربية[٩].، وكانت البصرة المركز العثماني الرئيسي للعثمانيين في الخليج العربي[١٠]، وبالتالي فقد كانت البوابة الرئيسية لانتشار النقود العثمانية في الخليج، حيث كان يتم بيع كميات كبيرة من اللؤلؤ في البصرة وبالتالي يعاد تصديرها لمركز السلطنة في إسطنبول، أو إلى أوروبا عبر موانئ بلاد الشام.

غير أن اكتشاف العالم الجديد أثر بالسلب على القوة النقدية العثمانية[١١]، فخلال الجزء الأعظم من العصور الوسطية كانت المعادن النفيسة نادرة، لكن أحدث

اكتشاف أمريكا تغييرًا غير متوقع، إذ قام الغزاة الإسبان بسلب الامدادات الأولى من الذهب والفضة من رعاياهم الجدد[١٢] ،وأصبحت هذه العملات الأوروبية مقبولة الدفع بشكل كبير في الهند والصين بعد الوصول البرتغالي إلى المحيط الهندي[١٣]، وكان أكثر تلك العملات انتشاراً ريال[١٤] ماريا تريزا(التالر)، فقد أصبح التالر عمله دوليه واستخدم كعملة مقبولة من الجميع فرغم كونه عملة أوروبية غير رسمية ولا قانونية، لم يصدر قانون في أي بلد عربي يلزم الناس باستخدامها والتعامل بها، ولكنه كان عملة اختيارية توافرت فيها خصائص العملات ووظائفها بشكل كبير، فهي مقبولة من الجميع في عالم ذلك اليوم، ووسيط جيد في التبادل، ومقياس ومخزن للقيمة، وبالتالي فقد توافرت لها عناصر النقود ووظائفها[١٥]، ولم يقتصر استخدامها والتعامل بها على منطقة الخليج العربي بل شملت عدد واسع من بلدان المنطقة فكانت مقبولة في كل بلدان الدولة العثمانية، والهند وفارس، وشرق أفريقيا في زنجبار، وقد عرف التالر، بالريال الفرنسي في عدد من المناطق العربية. وتشير الوثائق العثمانية إلى استخدام التالر في قطر فتشير إلى أن الإنجليز أرسلوا تجار البانيان إلى قطر بتجارة اللؤلؤ، وأرسلوا أيضاً سفينة حربية متحججين بمشكلة صغيرة ظهرت بين الأهالي والبانيان، وكان قائمقام قطر (الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني) على علم بهذا، وأخذوا من الأهالي ٨٠٠٠ ريال بالتهديد، وأخذوا من الشيخ قاسم سنداً بالمبلغ المتبقي[١٦].ريال ماري تريزا أو التالر.

الليرة العثمانية:

كان للوجود العثماني في قطر والحسا منذ عام ١٨٧١ قد أثر في زيادة تداول النقد العثماني في الخليج بشكل عام، حيث أصبحت الليرة المجيدية والليرة الحميدية الذهبية إضافة للقروش الفضية العثمانية أكثر تداولاً عن ذي قبل، وكانت الليرة الذهبية الواحدة تساوي مائة قرش فضي[١٧] وكان القرش ينقسم إلي ٤٠ بارة،وقد انتشر استخدام العملات العثمانية مع الوجود العثماني في قطر، حيث تزايد بيع اللؤلؤ القطري في ميناء البصرة، حيث كانت السفن العثمانية تعمل بانتظام بين قطر والبصرة، حتى أن الشيخ قاسم كان له وكيل تجاري في البصرة، كما أن رواتب جنود الحامية العسكرية العثمانية الموجودة في قطر كانت تدفع بالقروش العثمانية يشير قروشون إلى أن الدولة العثمانية كانت تدفع رواتب للعاملين في الحامية العثمانية في قطر قدرها ١٢٠ ألف قرش، [١٨].

القران الفارسي:

كان القران والشاهي أو القران الفارسي الذي كان يسك في الدولة القاجارية ١٧٧٩– ١٩٢٥ من العملات التي استخدمت في قطر أيضاً، نظراً لقرب البلدين من بعضهما البعض وقِدم عمليات التبادل التجاري بينهما. وكانت موانئ بندر عباس ولنجه وبوشهر من الموانئ الإيرانية التي اعتاد التجار القطريين التردد عليها بشكل دوري لشراء المنتجات الفارسية.

وكانت العملة الفارسية تتكون من التومان وهو عملة ذهبية، الذي يساوي ١٠ قرانات، بينما ينقسم القران إلى ٢٠ شاهيه والشاهيه إلى ٥٠ دينار،ويوضح نص اتفاقية عام ١٨٦٨ بين الشيخ محمد بن ثاني وشيوخ قبائل قطر وبين المقيم

البريطاني لويس بيلي استخدام القران الفارسي بشكل واضح في قطر[١٩]. وقد استمر استخدام القران الفارسي في قطر جنبا إلى جنب مع بقية العملات المتداولة في تلك الفترة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما استقر التعامل بالروبية الهندية.

الروبية الهندية الفضية:

أصبحت الروبية الهندية العملة القانونية الرئيسة في الهند منذ العام ١٨١٨، حيث تم سك الروبية بعيار ١٨٠ قيراطاً من الفضة، ومنذ عام ١٨٣٥ أصبحت الفضة قاعدة أساسية للنظام النقدي الهندي، والصيني أيضاً وهو ما يوضح لنا لماذا استمر ريال ماريا تزيزا في التداول في الهند والخليج، وبالتالي فقد تم تبادل الروبية بشكل كبير بناء على نسبة الفضة الموجودة بها خلال القرن التاسع عشر، وقد أدت العديد من العوامل إلي انتشر إلى انتشار استخدام الروبية الهنديةفي الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر وهي: -

أولاً:العلاقات التجارية الكبيرة بين بلدان الخليج العربي والهند، حيث ارتبطت بلدان الخليج العربي بعلاقات تجارية وثيقة مع الهند نتيجة لحجم التبادل التجاري الكبير، وتزايد الطلب العالمي على اللؤلؤ الطبيعي وخاصة الخليجي، مما أدى إلى ازدهار صناعة الغوص على اللؤلؤ، وهو ما أدى الى زيادة عدد السفن العاملة في مجال الغوص، وكان جزء مهم من حركة الغوص يتم بتمويل من التجار البانيان الهنود عبر التمويل بالروبية الهندية، حيث توسّع النشاط التجاري لأبناء الخليج مع الهند، وكان الجزء الأكبر من أدوات الغوص يتم بالشراء من الهند خاصة السفن الخشبية.

ثانياً:كانت الهند أكبر سوق لتصريف وبيع اللؤلؤ الطبيعي الذي كان المصدر الرئيسي للدخل في بلدان الخليج العربي، كما كانت أكبر سوق لإمداد بلدان الخليج باحتياجاتهم الغذائية الأساسية من الأرز، والشاي، والسكر، وكان تجار الخليج يجلبون البضائع من موانئ الهند المعروفة آنذاك ومنها بومباي وكلكتاوسورات[٢٠]، وزاد حجم التبادل التجاري مع ازدهار صناعة استخراج اللؤلؤ خلال النصف الثاني

من القرن التاسع عشر، حيث كان تجار قطر مثلهم مثل باقي أهل الخليج يقومون ببيع حصيلة هذه الصناعة في أسواق الهند[٢١].

ثالثاً: امتناع تجار الهند من دفع قيمة اللؤلؤ الذي كان يحمله تجار الخليج لبيعه في أسواق الهند بالذهب، بعد أن سّجل ارتفاعاً في قيمته خلال بداية القرن التاسع عشر، حيث حرص التجار الهنود على ادّخاره، وهو ما دفع تجار الخليج لقبول الروبية الهندية الفضية بديلاً مقبولاً للؤلؤ، وكأداة للتبادل تجاري مع تجار الهند.

رابعاً: لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في انتشار استخدام الروبية الهندية في منطقة الخليج، حيث كان للترتيبات المالية البريطانية النابعة من الهيمنة الاستعمارية على دور مهم في التوسع في تداول الروبية الهندية، ونتيجة للعلاقات التجارية والاقتصادية الكبيرة بين الهند وبريطانيا إضافة إلي الهيمنة الاستعمارية على الهند، وقد فضلت بريطانيا أن تظل قاعدة الفضة هي القاعدة الأساسية، لأن الميزان التجاري بينها وبين الهند كان لا يزال في صالح الهند، وكان يجب تسديد فارق ميزان المدفوعات بالذهب في حال استخدمت الهند قاعدة الذهب، وكانت بريطانيا قد عملت على منع وتقليل خروج الذهب،وقد تطلب ذلك إصدار بيانات مستمرة لسعر الصرف بين العملتين الهندية الفضية والإنجليزية الذهبية، لذلك فقد كان حاكم عام الهند (البريطاني) يصدر تعليمات تحدد سعر تعادل العملتين بشكل مستمر، ففي عام ١٨٦٨ كان سعر الجنية الإسترليني يساوي ١٠ روبيات و٤ آنات، وفي عام ١٨٨٢ أصبح كل جنية يساوي ١٥روبية[٢٢].

وقد أخذ استخدام الروبية شكله المنتظم في الخليج العربي مع الهيمنة البريطانية على الهند وتنظيم سك العملة من الفضة، وكذلك مع فرض النفوذ البريطاني في الخليج العربي بعد اتفاقية الهدنة في عام ١٨٢٠بين بريطانيا وإمارات الخليج[٢٣]، فقد عملت بريطانيا على ربط المنطقة بمركز قوتها في الشرق، حيث كانت خطوط تجارتها تمر من خلال الخليج العربي، وكان ربط هذه المنطقة اقتصادياً مع الهند يعود بالفائدة الكبيرة على بريطانيا حيث يؤدي لإعاقة أي أعمال عدائية ضد

أسطولها، لذلك فقد جعلت من مومباي السوق الرئيسي لتصريف اللؤلؤ هو السلعة الرئيسية في المنطقة كلها،لذلك استخدمت العملات الفضية الهندية التي كانت تقوم بسكها شركة الهند الشرقية أيام الإمبراطور ويليام الرابع منذ عام ١٨٣٥ واستمرت حركة نقد شركة الهند الشرقية حتى وفاة وليام الرابع عام١٨٣٧.

على العموم فقد أقبل أهالي قطر على التعامل بالروبية الهندية الفضية، خاصة مع قابلية استخدامها في المراكز التجارية المختلفة في المنطقة، حيث كانت الروبية الهندية الفضية مقبولة الدفع في فارس والبحرين والحسا ومسقط وإمارات ساحل عمان.ومنذ ذلك انتشرت الروبية الهندية الفضية (بوحداتها المختلفة) حيث تم تداولها خلال الفترة من ١٨٣٠-١٨٩٣ . وكانت الروبية الفضية تزن ١٢,٦٦٥جم، وصفاؤها.916,6, أما أجزاؤها من الفضة فهي نصف الروبية وربعها وثمنها. ولها أجزاء معدنية من النيكل وهي "الآنة" (Anna) وتساوي ١/١٦من الروبية، وأجزاء من النحاس وهي البيسة (pice) وتساوي الآنة أربعة منها، والباية (pice) وهي ثلث البيسة(٢٤).

ومع تولي الإمبراطورة فكتوريا سدة الحكم (١٨٣٧- ١٩٠١) بعد وفاة عمها الإمبراطور ويليام الرابع عام ١٨٣٧، فقد تم سك روبية جديدة تحمل صورة الملكة فكتوريا، وكانت من الفضة وبنفس العيار (تزن ١٢,٦٦٥جم، وصفاؤها.916,6,) وكان العامة من الناس يطلقون أسماء دارجة وعامية على الروبية حسب الصورة المرسومة على وجه العملة، بسبب عدم معرفتهم بهوية صاحبة الصورة فكانوا يطلقون على روبية الملكة فيكتوريا اسم «الروبية أم بنت» لأنها كانت تحمل صورة بنت. وكانت الملكة فيكتوريا أول من حمل لقب إمبراطورة الهند ١٨٧٦-١٩٠١، وكانت

حفيدة للملك" جورج الثالث"، وتنتمي إلى أسرة هانوفر ذات الأصول الجرمانية، وكان لفيكتوريا دور فعال في الحياة السياسية، فشاركت رؤساء الوزارة في اتخاذ القرارات، رغم هذا لم يكن للملكة موقف معلن إزاء الاحزاب والقوى السياسية في البلاد، كانت تحاول دائما الظهور كطرف محايد، وبعد وفاة زوجها الأمير ألبرت عام ١٨٦١ م، فضلت الانسحاب من الحياة العامة، إلا أن ذلك لم يمنعها من الاستمرار في منصبها، حتى أصبحت فترتها الأطول في تاريخ الحكم في بريطانيا. وقد تم تسمية الفترة التاريخية التي بلغت فيها بريطانيا أوج عظمتها وقوتها باسمه العصر الفيكتوري.

اتسم وضع الروبية خلال عهد الملكة فيكتوريا بالثبات بشكل عام حيث حافظت الروبية على نسبة الفضة بها، مما جعلها عملة مقبولة لذاتها، ورغم منافسة عملات عديدة لها في قطر خلال هذه الفترة سواء في ذلك الليرة العثمانية أو القران الفارسي إلا أنها كانت أكثر العملات قبولاً[٢٥]، وتشير العديد من الدراسات إلى حجم مشاركة الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني في التجارة مع الهند، وتشير إلى أن إيراداته السنوية من بيع اللؤلؤ كانت تقدر بثمانمائة ألف روبية، كما تشير إلى أنه ترك عند وفاته تركة قدرة بمليون ومائتين وأربعين ألف روبية نقداً خلاف السفن والمزارع والقصور والمنازل، ومعني ذلك أنه كان يثق في الروبية التي أتخذ منها وعاء لحفظ أمواله[٢٦]، مما يؤكد على القبول الواسع للتعامل بالروبية حتى في ظل الوجود العثماني في قطر، حيث كانت الروبية خلال هذه الفترة تشهد أفضل مراحلها بسبب نسبة الفضة الجيدة بها، وهي الفترة الفيكتورية.

صورة لروبية الملكة فيكتوريا

الروبية الهندية في عهد إدوارد السابع:

بعد أن تولى بعد وفاتها الإمبراطور إدوارد السابع منصب ملك المملكة المتحدة وملك دول الكومنولث وإمبراطور الهند بعد وفاة الملكة فيكتوريا في عام ١٩٠١ حيث ظل في الحكم حتى عام ١٩١٠، وهو الابن البكر للملكة فيكتوريا وكان الأمير ألبرت رجلاً أصلع الشعر فأطلق الناس على روبيته «الروبية أم صلعة» وظلت هذه الروبية قيد التداول حتى وفاته في عام ١٩١١.

خلال عهد إدوارد السابع تطور وضع الروبية بشكل كبير فمع بداية التسعينيات من القرن التاسع كانت أسعار الفضة قد شهدت انهيار كبير، واستمر الانهيار في السنوات التالية مما أثر بشكل كبير على تجارة الهند وماليتها وخاصة في علاقتها مع بريطانيا، لذلك لم يكن هناك بد من خروج الهند عن قاعدة الفضة، فأوقفت سك النقود الفضية سنة ١٨٩٣ مما ترتب عليه أن تحسن سعر الروبية بأكثر مما فيها من فضة، وأسست العملة الهندية على قاعدة الاسترليني، حيث ارتبطت بالاحتياطي النقدي من خلال الجنية الإسترليني الذهبي، وهكذا أمكن تثبيت سعر الروبية عملياً منذ عام ١٨٩٨ بالقياس الى الجنية الإنجليزي فأصبحت الروبية تساوي شلناً وأربعة بنسات (كل جنية =١٥روبية).وبموجب القاعدة الجديدة أصبح لا يمكن إصدار الروبيات إلا مقابل الذهب سواء كان سبائك أو مسكوكات حتى عام ١٩٠٦ حين اشترط في إصدارها تسليم الجنية الإنجليزي الذهبي أو نصفه فقط الى البنك المركزي البريطاني في لندن، وصدر قانون خاص بذلك اشترط: –

- الروبية عملة قانونية تدفع بها الديون بدون تحديد المقدار.
- الجنية الإنجليزي عملة قانونية لأي مبلغ كان على أساس أنه يساوي ١٥ روبية، وأنه يمكن – ما لم تتغير القواعد التي وضعت عام ١٨٩٣ – مطالبة الحكومة بإعطاء الجنية (الذهبي) مقابل ١٥ روبية.

قيدت حكومة الهند نفسها بهذا السعر. (إلا أن الذي كان يحدث عملياً أن الحكومة كانت تتوقف عن الدفع بالذهب، نتيجة عدم إمكانية الحصول على كميات كبيرة من الذهب في الهند).لذلك فقد تقرر أن تتيح الحكومة في كلكتا وأوراق قابلة للصرف في لندن بالجنيات بسعر الروبية شلن و٣.٥ روبية، أي أن كل ١٥ روبية =جنية إسترليني.

وهكذا أصبح الاحتياطي النقدي الهندي يتكون من شقين معدنيين: –

الأول: وهو الفضة التي كان يتم سك النقود من خلالها، والموجودة بالفعل في السوق.

والثاني: من معدن الذهب وقد أتاح قانون هندي صدر في عام ١٩٠٥ أعطي للحكومة البريطانية في الهند، أن تحتفظ بكل الاحتياطي المعدني أو بقسم منه في لندن أو في الهند، سواء كان مسكوكات أو سبائك ذهبية أو فضية، ما عدا الروبيات المسكوكة فإنها تحفظ في الهند[٢٧].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب أو بمعني أخر صرف (استبدال) الأوراق النقدية بالجنيهات الذهبية، وهو ما أدي إلى انهيار قاعدة الذهب التي ظلت صمام أمان للاستقرار النقدي للجنية للإسترليني، وبالتالي للروبية الهندية أيضاً، حيث كانت الهند تتخذ الاحتياطي النقدي بشكل أساسي من الجنية الإسترليني، فكيف حدث ذلك؟

انهيار قاعدة الذهب:

ساد العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين معيار قاعدة الذهب الدولية الذي كان معياراً فريداً من نوعه في تاريخ التجارة والعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، حيث اتسعت في تلك الفترة شبكة التجارة العالمية والتمويل الدوليين، وكان مركز التجارة الدولي في لندن، فعدد كبير من الدول وضعت أرصدتها في البنك المركزي البريطاني، وفي هذه النظام كانت عملات الدول قابلة للتحويل بالذهب (احتياطي الدول كان ذهباً في بنك لندن) وكان التبادل التجاري يجري إما بالذهب أو أوراق نقدية أصدرتها الدول ولها تغطية كاملة بالذهب، أو حسابات مصرفية تحت الطلب وكلها كانت قابلة للتحويل بالذهب، لذلك سمي هذه النظام بقاعدة الذهب لأن القاعدة فيه كانت ذهبية لأن الدول التي تصدرها يكون لديها تغطية كاملة بالذهب لها[٢٨]. كان الذهب في هذا النظام غطاء لجميع العملات وكان القسم الأكبر من كمية النقود المتداولة على شكل أوراق نقدية حكومية وأوراق وحسابات مصرفية تحت الطلب وجميعها مغطى بالذهب. وإلى جانب هذه الأوراق النقدية المصرفية كان الذهب نفسه متداولاً على شكل عملات معدنية ذهبية. وكان قبول الأوراق المالية والودائع يعتمد على تغطيتها بالذهب (أي استرداد ما يقابلها من الذهب). كما أن العملات النقدية الرئيسة كانت قيمتها من الذهب مضمونة من الحكومة، حيث كانت كل دولة مستعدة لشراء أو بيع عملتها بما يقابلها من الذهب وذلك وفق سعر محدد[٢٩].

وتعتبر الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨) ثورة في النظام النقدي البريطاني، فقد سحبت العملات الذهبية تدريجيًا من التداول واستبدلت بأوراق نقدية، ومن الناحية الرسمية كانت تلك الأوراق النقدية عبارة عن التزامات من وزارة الخزانة برغم أنها كانت تحت إدارة بنك إنجلترا، وأخيرًا وفي عام ١٩٢٨م أدمجت في إصدار الأوراق النقدية لبنك انجلترا، ومن الناحية القانونية، كانت الأوراق النقدية التي تصدرها وزارة الخزانة قابلة للتحويل رغم عدم ذكر ذلك عليها...ولقد أنهت الحرب

تداول العملات الذهبية في واقع الأمر، وكان بنك انجلترا ملزمًا ببيع سبيكة الذهب بالسعر القديم وذلك لفترة قصيرة من ١٩١٢٥ إلى ١٩٣١م، غير أنه منذ التخلي عن نظام الذهب عام ١٩٣١م، صارت الأوراق النقدية غير قابلة للتحويل كلية[٣٠]،لأن الحكومة كانت غير قادة على تمويل الحرب عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من البنوك، لذلك لجأت الحكومة البريطانية إلي التوسع في طبع أوراق النقد لأن ذلك كان الحل الوحيد لتمويل المعارك العسكرية الضخمة خلال مراحل الحرب العالمية الاولى[٣١]. وبذلك فمنذ اندلاع الحرب العالمية الاولى عام 1914 واجهت قاعدة الذهب صعوبات بدأت بتصدع أركانها الى أن انهارت تماما في عام 1931 مع اندلاع ازمة الكساد العظيم.ويمكن تلخيص اهم اسباب انهيارها كما يلي- :

أولاً: الإفراط في إصدار أوراق البنكنوت، فصار من المتعذر قبول إمكانية تحويل أوراق البنكنوت إلى ذهب.

ثانياً:عدم مرونة كميات الذهب للاستجابة لحجم التوسع في النشاط الاقتصادي، وقصور كميت الذهب عن مواكبة الطلب عليه للأغراض النقدية (اصدار العملة)،فضلا عن الاغراض غير النقدية والاكتناز، وظهر ذلك واضحا بعد تنامي حجم المبادلات الدولية وتوسع حجم الانفاق على الاصلاحات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الاولى.

ثالثاً: سوء توزيع الاحتياطات الذهبية ما بين الدول المختلفة خاصة بعد الحرب العالمية الاولى اذ تركزت معظم الاحتياطات الذهبية لدى الولايات المتحدة وفرنسا، بينما كانت تلك الاحتياطات ضعيفة لدى الدول الأخرى، حيث تشير الاحصائيات في عام 1931 الى ان الدولتين استحوذت على ثلاثة اخماس الذهب الذي كان متاحا في العالم آنذاك.

وهذا الوضع ادى الى فرض الدول اجراءات تقييدية على حركة دخول وخروج الذهب منها واليها للمحافظة على الاحتياطات الذهبية، مما ادى الى انهيار أحد أركان قاعدة الذهب المتمثل بحرية تصدير واستيراد الذهب دون قيود.

وهكذا فخلال الفترة ١٩٢٥ -١٩٣١ كان البنك المركزي البريطاني يصدر النقود الورقية بالجنية الإسترليني، استنادا إلي قاعدة الذهب، أي أنه يمكن تحويل الجنيهات الإسترلينية إلى جنيهات ذهبية، اما البنك الاحتياطي الهندي في مومباي فقد كان يصدر نقوداً ورقية قابلة للإبدال إلي الجنية الإسترليني، ولذلك أصبح يلزمه الأمر الاحتفاظ باحتياطيات كافية من الجنية الإسترليني، ويرجع السبب في وجود هذا النظام إلى فكرة الدولة القوية أو بريطانيا التي تهيمن على الهند، ولأن الهند كانت عاجزة عن توفير الكميات اللازمة لتغطية الروبية بالذهب، لذلك فقد وضعت كميات الذهب التي تتوفر لديها في البنك المركزي البريطاني، وفضلت ان تصدر الروبية استنادا إلى غطاء الإسترليني. كانت كل هذه التطورات تتم بعيداً عن قطر ولكنها كانت تلعب دوراً كبيراً في تشكل تاريخها، فقد أدي ذلك لدخول الروبيات الورقية بدلاً من الفضية، وفرضت اتفاقية الحماية البريطانية المستجدة قبول قطر لذلك الواقع مثلها في ذلك مثل باقي دول الخليج.

الروبية الهندية الورقية ١٩١٤ -١٩٤٧:

بعد الاحتلال البريطاني للبصرة عام ١٩١٤، ورحيل الحماية العثمانية الموجودة في الدوحة عام ١٩١٥، ودخول قطر تحت النفوذ البريطاني منذ عام ١٩١٦، كل ذلك أدي إلى التخلي تماماً عن العملات العثمانية التي كانت مستخدمة قبل ذلك في قطر، حيث شاع استعمال الروبية الهندية عن طريق الوجود البريطاني الكبير في الخليج، خاصة بعد تحول البصرة التي كانت المركز الاقتصادي العثماني الأساسي في المنطقة إلى استخدام الروبية الهندية[٣٢]، والواقع أنه منذ عام ١٩١٦ وبعد أن أصبحت قطر تحت النفوذ والهيمنة البريطانية، كانت بريطانيا تري ضرورة توحيد العملة في كل المنطقة بما فيها قطر بالروبية الهندية التابعة والمرتبطة بالجنيه الإسترليني، وكانت تري أن ذلك أمر ضروري للسيطرة على اقتصاديات منطقتي الخليج العربي وشبه القارة الهندية، مما يسهل إلى حداً كبير من مهمة النشاط التجاري البريطاني في الخليج العربي والمحيط الهندي، إذ لا شك أن توحيد العملة بهذه الصورة يجعل عملة المنطقة تحت رحمة الجنية الإسترليني من حيث التبعية

والتأثر، لأن القرار الاقتصادي يتحكم به القرار السياسي الذي تمسك به السلطات البريطانية خاصة في فترة شهدت حربين عالميتين وأزمة اقتصادية عالمية كان لها انعكاساتها على المناطق الواقعة تحت النفوذ والهيمنة البريطانية(٣٣).

فبعد دخول العراق تحت النفوذ البريطاني أخذت بريطانيا في إحلال الروبية الهندية محل النقد العثماني حتى بلغ مقدار الكمية المستوردة منها أكثر من مائة مليون روبية في أواخر عام ١٩١٧، ولم تكن كل الكميات الواردة من الروبية أوراق نقدية فقط، بل كان ٣٠% منها مسكوكات فضية بينما كان ٧٠% أوراق نقدية، وقد تطور استعمال الروبية الهندية في كل بلدان الخليج بعد الحرب العالمية الاولى تبعاً لاتساع التجارة والمركز المالي للحكومة البريطانية، وضخامة موارد الهند، اضافة للثبات النسبي لسعر الصرف الروبية الهندية التي تم ربطها بالجنية الإسترليني(٣٤). وتبعاً لذلك أصبحت الروبية الهندية الوحدة النقدية الاساسية للنظام النقدي في الخليج، حيث تحولت كل المراكز التجارية الأساسية في المنطقة للتعامل بالروبية فقط، وقد حددت السلطات البريطانية في ٢٧ / ٨ / ١٩١٧ سعر صرف الليرة العثمانية الذهب بمقدار ١٤ روبية هندية و٤ آنات. (الروبية الهندية كانت تساوي (١٦) آنة). حتى يتم سحب الليرة من الأسواق(٣٥). وهكذا فمع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت النقود التركية قد اختفت تماماً من كل بلدان الخليج العربي بما فيها قطر بالطبع، وسيطرت الروبية الهندية على التعاملات التجارية. كما انتهي وجود الروبيات الهندية الفضية وحلت محلها الروبية الورقية، وطالما كانت مقبولة الدفع في شراء السلع والبضائع من الهند وفارس والبصرة ومسقط فقد أقبل عليها كل تجار الخليج.

ومع تولي الملك جورج الخامس (١٩٣٦-١٩١٠) دخلت روبيته التي أطلق عليها الناس "الشايب" نتيجة لأن الصورة التي كانت مرسومه له أخذت شكل رسمي لرجل كبير السن بشارب حيز التداول حيث كانت روبية جورج الخامس أول روبية ورقية يتم تداولها بشكل كبير في الخليج، وظلت تسيطر على الأسواق حتى وفاة جورج الخامس عام ١٩٣٦.

وخلال الفترة التي سبقت اكتشاف النفط في قطر اعتمدت قطر بشكل أساسي على تصدير اللؤلؤ الناتج عن حرفة الغوص، على اعتبار أن اللؤلؤ هو السلعة الأساسية التي قامت عليها التجارة في قطر سواء في الداخل أو الخارج، كما كان للتجارة مواسم معينة تنشط فيها، حيث كانت تنشط في الشتاء، لأن الصيف كان موسم الغوص على اللؤلؤ، كما قامت التجارة في تلك الفترة على استيراد المواد الضرورية مثل الأرز والسكر والتمور، والحبال والأخشاب بجميع أنواعها، ومواد البناء والأقمشة، في حين اعتمدت على تصدير سلعة واحدة هي اللؤلؤ. وقامت التجارة على عمليات بيع اللؤلؤ، وكانت الصفقات تتم بين النواخذة والطواشين بالروبية، وبعد أن يتم تجميع اللؤلؤ عند الطواشين، كانوا يبيعونه لكبار التجار الذين كانوا بدورهم يبيعونه للتجار الهنود الذين يصلون لقطر أو عبر البحرين، التي كانت تعد المركز الرئيسي لتجميع لؤلؤ الخليج، وبالتالي فقد كانت عمليات الصادرات والواردات كلها تتم بالروبية الهندية منذ عام ١٩١٦، حيث كان الجزء الأكبر من تجارة قطر يتم عبر البحرين، وقد بلغت إيرادات قطر في عام ١٩٢٨ وكان اخر أعوام ازدهار تجارة اللؤلؤ ١١ مليون روبية، وتشير الواردات القطرية من البحرين خلال عام ١٩٣٢ إلى أن قطر استوردت من البحرين ٤٤٣٣ كيساً من الأرز الوارد من الهند وقد دفعت ثمناً له ٣٨٨٤٣ روبية، وقدرت موزة الجابر، قيمة البضائع التي استوردتها قطر من البحرين خلال عام ١٩٣٢ بنحو ١٢٨,٣٦٤ روبية هندية، وهو ما يبين أن الروبية كان يتم استخدامها في كل المعاملات بين بلدان الخليج المختلفة بعيداً حتى عن الهند ذاتها[٣٦].

وقد ساعد على استمرار وتوسع استخدام الروبية الهندية في قطر أن الشركة البريطانية الفارسية عندما حصلت على حقوق امتياز النفط في قطر، فضلت أن تدفع للشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني حقوق الامتياز بالروبية الهندية، فقد حصلت شركة النفط الإنجليزية – الفارسية على امتياز النفط في قطر لمدة ٧٥ عامًا، في منطقة مساحتها ٤.٠٠٠ ميل مربع في قطر، وتقرر في بنود تلك الاتفاقية أن يحصل الشيخ عبد الله بن جاسم على مقابل مادي محدد على النحو التالي: مبلغ ٤٠٠.٠٠٠ روبية تدفع مقدمًا، وإيجار سنوي قدره ١٥٠.٠٠٠ روبية يزداد إلى ٣٠٠.٠٠٠ روبية بعد خمس سنوات. رسم قدره ثلاثة روبيات عن كل طن من النفط يتم إنتاجه[٣٧] وبذلك فقد أصبحت الروبية العملة الرئيسة في قطر وأصبحت حاضرة بشكل واضح في كل المعاملات التجارية والمالية.

ومع تولي جورج السادس الحكم الذي كان شاباً صغيراً فقد تم سك الروبية الهندية التي تحمل صورته وهو ما دفع الأهالي إلى تسمية روبيته "الروبية أم ولد"[٣٨] وكان جورج السادس ١٩٣٦ –١٩٥٢ أخر حكام الهندحيث استقلت الهند في عام من ١٩٤٧[٣٩]. وكثيراً ما كانت الروبية تتعرض للتزوير، مما كان يعود بالضرر على عدد كبير من تجار قطر والخليج، فخلال الحرب العالمية الثانية طبع اليابانيون أوراق نقدية مزورة من الروبية بشكل دقيق، لذلك فقد قام البنك الاحتياطي الهندي بسحب هذا الإصدار من الأسواق، وتم إعادة طبع الأوراق النقدية بشكل جديد، حيث أصبح وجه الملك جورج السادس في المواجهة بدلاً مما كانعليه الإصدار السابق حيث كانت صورة الملك بالجنب.

صورة روبية جورج السادس أخر إمبراطور بريطاني للهند النسخة التي تم تزويرها.

صورة روبية جورج السادس أخر إمبراطور بريطاني للهند

الروبية الهندية في قطر بعد الاستقلال ١٩٤٧ -١٩٥٩:

على الرغم من استقلال الهند عن التاج البريطاني في عام ١٩٤٧، فقد ظلت الروبية الهندية تتمتع بصفة العملة القانونية المتداولة في قطر وسائر دول الخليج العربي بموجب الاتفاق الذي تم بين حكومات دول الخليج وحكومة كل من الهند وبريطانيا وذلك بعد الانسحاب البريطاني من الهند عام ١٩٤٧م. فقد ظلت الروبية الهندية بعد الاستقلال مرتبطة بشكل أساسي بالجنية الإسترليني وجزء رئيسي من منطقة الإسترليني، ومعنى ذلك أنه كان يحق لأي مواطن أن يحول الروبية الهندية إلى جنية إسترليني أو جنية ذهبي أسترليني من خلال البنوك البريطانية[٤٠] (خاصة البنك البريطاني للشرق الأوسط حيث كان يوجد له فروع في كل إمارات الخليج) في الدوحة أو في لندن بالطبع، وهو ما جعل استمرار الروبية مقبولاً بشكل كبير حتى بعد استقلال الهند عن التاج البريطاني عام ١٩٤٧.

ورغم أن الحكومة البريطانية كانت تفضل أن يتم التعامل بالإسترليني في إمارات الخليج بعد استقلال الهند عن بريطانيا، حيث أشارت لذلك بشكل صريح في تجديد عقد الامتياز النفطي في عام ١٩٥٢ مع الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني حيث نص الاتفاق على أنه " تسوى وتسدد جميع المدفوعات المشار إليها في هذه المادة وغيرها من هذه الاتفاقية بالعملة الإسترلينية"[٤١] خاصة مع تزايد حجم التجارة بين قطر وبريطانيا نتيجة للتوسع في استيراد السلع البريطانية وخاصة السيارات

والأدوات الكهربائية، إلا أن الشيخ علي بن عبد الله والإدارة في قطر كانت تري أنه من الأفضل لقطر أن تستمر بالتعامل بالروبية الهندية نتيجة للعلاقات الاقتصادية الكبيرة بين قطر والهند، إضافة إلي أن الروبية ظلت مقبولة الدفع بشكل جيد في كل النطاق والمنطقة المحيطة بقطر. كما كان لتخفيض قيمة الجنية الإسترليني في ١٩ سبتمبر عام ١٩٤٩ بنسبة ٣٠% أثر مهم لتزايد ثقة الإدارة في قطر في الروبيةخلال هذه الفترة[٤٢]، ومن العوامل التي أدت إلى استمرار استخدام الروبية الهندية أيضاً تعود الناس على استخدامها فترات طويلة فمن الصعب إقناع السكان الأصليين باستخدام المال الغير اعتيادي بالنسبة لهم[٤٣]، إضافة إلى استمرار استخدام الروبية في كل المحيط الإقليمي حيث ظلت إمارات الخليج العربي تتعامل بالروبية مما كان يسهل من المعاملات والتبادل التجاري بين إمارات الخليج بعضها بعضاً.

وفي اعقاب استقلال الهند عن التاج البريطاني عام ١٩٤٧، لم تصدر الإدارة الجديدة عملة جديدة إلا بعد ثلاثة أعوام أي خلال عام ١٩٥٠، وبالتالي فقد أصبح هناك شح في العملات الهندية في منطقة الخليج كافة، وظلت الروبية الهندية التي تحمل صور الملك جورج متداولة حتى وصول الروبيات الجديدة في عام ١٩٥٠، وعندما وصلت العملات الهندية الجديدة بعد الاستقلال اختفت صور ملوك بريطانيا التي كانت تتصدر أنماط الروبيات والأوراق النقدية السابق، وظهر مكانها رسم الشعار الهندي (أسد أسوكا)، وعندما شاهد الأهالي في قطر على الروبية صورة ثلاثة أسود أحدهما يشبه التمثال فسموها «الروبية أم صنم» وظلت قيد التداول حتى عام ١٩٥٩[٤٤].

لذلك فقد ظلت الروبية الهندية العملة الرسمية في قطر، خاصة بعد أن رأت بريطانيا أن من مصلحتها استمرار استخدام الروبية الهندية التي ظلت مرتبطة بغطاء إسترليني بعد الاستقلال، ولكنها حرصت بشكل كبير على زيادة صادراتها إلى قطر ففي عام ١٩٥٨ وصل حجم الواردات البريطانية إلى قطر ٤ مليون جنية إسترليني،

أي ما يساوي ٥٢ مليون روبية، وكانت تسعي لزيادتها إلى ٤,٥ مليون جنية إسترليني في العام التالي(٤٥).

روبية الخليج ١٩٥٩- ١٩٦٦:

بدأت الحكومة الهندية بعد الاستقلال في التعرض لخسائر كبيرة في الاحتياطي النقدي لها، كنتيجة لإخراج كميات كبيرة من نقدها إلى منطقة الخليج واستبدالها بالجنيه الإسترليني الذي كان يمكن تحويله إلى جنيهات ذهبية، ونتيجة لارتفاع قيمة الذهب في الهند وتزايد الإقبال عليه، فقد تكونت في الخليج شبكات تجارية واسعة من أجل الحصول على الروبية الهندية واستبدالها من البنك البريطاني للشرق الأوسط بالإسترليني ومن ثم تحويله إلى جنيات ذهبية وإعادة بيعها في الهند، ورغم أن تحويل الروبيات إلى عملات أجنبية كان يجري على أساس خصم معين إلا أن الأرباح التي كان المهربون يحصلون عليها نتيجة بيعهم للذهب كانت تفوق نسبة الخصم كثيراً، حيث كانت هذه العملية تحقق أرباح بين ١٠% و١٥%، وهو ما أدي إلى تزايد النشاط بها بشكل كبير، وأدى ذلك إلى تدهور نسبة النقد الأجنبي الاحتياطي من الإسترليني لدى بنك الاحتياط الهندي،.

وقد كانت عمليات التهريب هذه محدودة حتى عام ١٩٥٦، إلا أن مقدار المبالغ المحولة من الروبيات إلى عملات أجنبية أخري زاد زيادة كبيرة في عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨، وهو ما دفع حكومة الهند إلى العمل على الحد من هذه العمليات بصورة سريعة للحد من تراجع الاحتياطي النقدي لديها، لذلك فقدأصدرت الحكومة الهندية عام ١٩٥٩ إعلانا نشر في أنحاء بلدان الخليج العربي توضح فيه أنها تتكبد خسائر فادحة في الاحتياطي من نقدها الأجنبي نتيجة تصدير الأوراق النقدية الى منطقة الخليج العربي بكميات تزيد كثيرا عن حاجة تلك المنطقة، ومن ثم يتم استبدالها بالجنيه الإسترليني الذي يمثل الرصيد الأجنبي للروبية بشكل أساسي مما ينتج عنه تراجع الاحتياطي الأجنبي بشكل كبير، لذلك فقد قررت إصدار أوراق نقدية خاصة يتم بها التعامل في الخليج العربي عرفت بروبية الخليج.وتم السماح بتحويل

جميع الروبيات المتداولة في منطقة الخليج جنيهات إسترليني خلال أسابيع في الفترة ما بين مايو ويونيو ١٩٥٩،كما سمح بتحويل الروبية الخليج، ولم يكن بالإمكان الحصول على روبية الخليج إلا عن طريق بنك الاحتياطي الهندي وليس عن طريق بيع الذهب. وكان في هذا الإجراء ما يضمن حرية تحويل العملات المتداولة[٤٦].

ومع إعلان الإدارة عن إجراء تغيير الروبية الهندية بالعملة الجديدة من روبية الخليج، فقد تجمع خلال الفترة شهر مايو عام ١٩٥٩، لدى البنوك العاملة في إمارات الخليج العربي ٤٦١,٣٢١ مليون روبية (ما يساوي ٣٤,٦ مليون جنية إسترليني) كان ٥٠% منها موجود لدي البنك البريطاني للشرق الأوسط، حيث كان البنك أداة الربط الأساسية بين الهند وإمارات الخليج على مدار فترات طويلة، كما كان يتمتع بالثقة من قبل الإدارة في الهند وإمارات الخليج، وقد قامت الحكومة الهندية بتحويل الأوراق النقدية الجديدة للبنك البريطاني للشرق الأوسط، وقد تمتّ عملية الاستبدال للعملة البديلة خلال فترة وجيزة استمّرت من ١١مايو إلى ٢١ يونيو ١٩٥٩، وقد قُدّرت قيمة الإصدار من "روبية الخليج" بحوالي ٥٠٠ مليون روبية أو ما يعادلها (٣٧.٥ مليون جنيه استرليني على أساس سعر التعادل السائد ١٣.٣ روبية لكل جنيه استرليني واحد)، وقد تمت عملية استبدال هذه الأوراق النقدية في كل من قطر وأبو ظبي، ودبي والشارقة من خلال البنك البريطاني للشرق الأوسط [٤٧].

وهكذا تم استبدال أوراق المائة روبية الزرقاء بأوراق خضراء، وأوراق العشر روبيات ذات اللون الأرجواني بأوراق لونها أحمر قان، وأوراق الخمس روبيات الخضراء استبدلت بأوراق برتقالية. مع إضافة حرف Z قبل التسلسل الرقمي للإصدار، ولم تختلف روبية الخليج عن الروبية الهندية فقد عادلت تماما في محتواها الذهبي الروبية الهندية الاعتيادية المتداولة في الهند، والتي كانت مساوية لـ ٠.١٨٦٦٢١ غراما من الذهب الخالص (أي ١٣.٣ روبية لكل جنيه استرليني واحد، إلا أنها اختلفت عنها من حيث لونها وكونها من مطلوبات فرع بنك الاحتياط الهندي

في مومباي فقط،واعتباراً من أول يونيو ١٩٥٩م أصبحت هذه الأوراق الجديدة هي وحدها العملة القانونية في قطر والخليج.

وكانت الأوراق النقدية لروبية الخليج تتكون من مائة روبية وخمسة وعشرة وروبية واحدة، ولم تكن روبية الخليج مقبولة الدفع في كل الهند إلا من خلال دار إصدار النقود في مومباي، حيث كان لابد من استبدالها بروبية الروبية الهندية هناك، وبالتالي لم يعد من حق البنك البريطاني للشرق الأوسط استبدال روبية الخليج كما كان في الماضي بالجنيهات الذهبية الاسترلينية(٤٨).

والواقع أنه كان لقرار الهند في شأن إصدار روبية خاصة بالخليج وقع سيء لدي حكومات منطقة الخليج، لما لهذا القرار من أبعاد على العلاقات التجارية والاقتصادية التي تربط منطقة الخليج بالهند، وبالرغم من كون روبية الخليج كان لها نفس سعر التعامل تجاه الجنية الإسترليني كما للروبية الهندية الا انها لم تكن عملة قانونية قابلة للتداول في الهند، حيث كان يجب تحويلها في البنك الاحتياطي الهندي إلى روبية هندية، الامر الذي اثار عدم رضا تجار الخليج(٤٩).

ولكن حكومة الهند قامت بتطمين حكومات المنطقة بإيضاح أن الهدف من وراء هذا الإجراء، وهو الحدّ من عمليات التهريب التي تتعرض لها الهند وخاصة في رصيدها الإسترليني وبالتالي رصيدها الذهبي، وأن الهند تسعى إلى حماية اقتصادها من جرّاء عمليات التهريب غير المشروع للعملة في ظل الوضع المتردي للخزينة العامة للدولة، وأوضحت أن عملية التحويل سوف تتم بدون مشاكل وأنه يحق لأبناء المنطقة من المسافرين إدخال الكمية التي يرغبون فيها من العملة إلى الهند دون قيود، كما أكّدت حكومة الهند في إعلانها الصادر في مايو ١٩٥٩ بأن التغيير في العملة لا يعني خفض قيمة الروبية الخليجية وإنما سوف تظل هذه الروبية محافظة على قيمتها، وهذه الأوراق سوف تكون مضمونة من البنك الاحتياطي الهندي والحكومة الهندية. وقد تمتّ عملية الاستبدال للعملة البديلة في بلدان الخليج خلال فترة وجيزة استمّرت من ١١مايو إلى ٢١ يونيو ١٩٥٩، وقد قُدّرت قيمة الإصدار من

"روبية الخليج" بحوالي ٥٠٠ مليون روبية (كان يعادلها ٣٧.٥ مليون جنيه استرليني على أساس سعر التعادل السائد آنذاك)، وقد تمت عملية استبدال هذه الأوراق في كل إمارات الخليج من خلال البنك البريطاني للشرق الأوسط،واعتباراً من أول يونيو ١٩٥٩ أصبحت هذه الأوراق الجديدة العملة القانونية في بلدان الخليج.وكانت الروبية الهندية من الأوراق النقدية من فئات مائة روبية، وخمسون روبية وعشرة روبيات، وخمسة روبيات.

صور لروبية الخليج:

على العموم فقد ظلت روبية الخليج هي العملة الأساسية في قطر حتى عام ١٩٦٦، فقد كانت العملة الرئيسية للتداول في كل البنوك والشركات، وتوضح كل قوانين الدولة ذلك بشكل واضح فعند تأسيس أول بنك وطني خاص بقطر في عام ١٩٦٤، بموجب المرسوم رقم (٧) لسنة ١٩٦٤، فقد تم تحديد رأس مال البنك بمبلغ ١٤,٠٠٠,٠٠٠ مليون روبية[٥٠]، وخلال عام ١٩٦٥أعلنت الحكومة القطرية عن

إنشاء شركة قطر الوطنية للإسمنت بموجب القانون رقم ٧ لعام ١٩٦٥، برأسمال قدرة خمسة وثلاثون مليون روبية، حصة الحكومة فيها ٤٠%[٥١]، كما نص عقد تأسيس أول شركة تأمين قطرية في عام ١٩٦٤، على أن رأس مالها ٢٩٨,٠٠٠روبية[٥٢]، وكانت رواتب الموظفين والعاملين في كل إدارات وأجهزة الدولة يتم دفعها بالروبية الهندية.

العوامل التي دفعت قطر للتخلي عن استخدام الروبية الهندية:

الواقع أنه منذ بداية الستينيات كانت هناك بوادر كثيرة برغبة إمارات الخليج العربي بالتخلي عن استخدام الروبية الهندي كعملة نقدية لها، فقد أدى تغير وسائل وأدوات الإنتاج بها إلى تغير علاقتها بالهند تماماً، فمع اكتشاف النفط في المنطقة تغير شكل التجارة الخارجية لقطر تماماً، فبدلاً من سلعة وحيدة كانت تجد في الهند السوق الرئيسي لها، فقد حل النفط الذي أصبح سلعة أساسية في كل دول العالم، وشتان بين موارد اللؤلؤ والنفط، وبدلاً من واردات غذائية كانت تكفي عدد سكان بسيط للحياة، فقد تغيرت الواردات لسلع الرفاهية من كل دول العالم، وبالتالي فقد تعرفت قطر على الواردات البريطانية والأمريكية واليابانية، وتعدد العملات التي تستخدمها في استيراد تلك المواد وهو ما شكل منعطف جديد في حياة القطريين، ومع بداية الستينيات كانت قطر تبحث عن هوية خاصة بها بعيداً عن الهند، وقد دفعت العديد من العوامل لتزايد تلك الرغبة لدي السلطة السياسية القطرية وهي:-

أولاً: نجاح الكويت في إصدار الدينار الكويتي في عام ١٩٦١، حيث تم طرح الدينار لكويتي للتداول بتاريخ ١ أبريل١٩٦١ وتم سحبت أوراق النقد والمسكوكات الهندية لإعادتها إلى الهند وفق الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة الكويت وحكومة الهند[٥٣]، وقامت البنوك الكويتية بعمليات إحلال الدينار الكويتي الجديد محل الروبية الهندية على مدى شهرين متتابعين – تم خلالها استبدال ما قيمته ٢٥.٦٤٦.١١٠ دنانير كويتية بنحو ٣٤٢ مليون روبية هندية على أساس أن الدينار يعادل ١٣.٣٣ روبية هندية [٥٤] وكانت إمارات الخليج الأخرى تراقب ذلك التحول في الكويت عن

كثب، وعندما نجحت الكويت في ذلك التحول بشكل كبير، كان على إمارات الخليج أن تحذوا حذوها، وقد جعلت الكويت الدينار مؤلفا من ألف فلس وتم ربطه بالجنيه الاسترليني بسعر تعادل مساوي لدينار واحد، أي بقيمة ذهبية مساوية لـ ٢.٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص(٥٥).

ثانياً: تزايد الموارد القطرية بشكل كبير جراء عمل الحقول النفطية البحرية، وتعديل عقود الامتيازات النفطية بعد الانضمام لمنظمة أوبك في عام ١٩٦١، فقد اتسمت السنوات التالية بتسارع النمو الاقتصادي في البلاد نتيجة لاكتشاف عدد كبير من حقول النفط، مثل حقل العد الشرقي (١٩٦٠) وهو أول حقل بحري يتم تشغيله بجميع مرافقه وتجهيزاته، وحقل ميدان محزم (١٩٦٣). ومنذ عام ١٩٦٤ كانت عوائد الحقول البحرية قد بدأت بالتدفق من خلال شركة شل، لذلك فقد حققت عوائد النفط طفرة كبيرة في مداخيل البلاد(٥٦)، في عام ١٩٥٢ كان إجمالي دخل الحكومة ٤٤,٣٧٣,٥٢٥ روبية بما يعادل ٣,٤١٣,٣٤٨ جنية إسترليني(٥٧) كما بلغت إيرادات الحكومة في عام ١٩٥٩ –١٩٦٠ ما مقدرة ٣١٩.٢٣٨.٦١٧ روبية، وقد قامت الحكومة بتخصيص مبلغ للاحتياطي بواسطة مشروع Croup– Captain في عام ١٩٥٢، وذلك باستثمار مبلغ ٧.٥ مليون روبية أي ما يعادل ٥٦٢,٦٤٠ جنية في سندات مالية تصدرها الحكومة البريطانية، وكانت هذه السندات تحقق عوائد كبيرة، ومع بداية الستينيات قفزت عوائد قطر لتصبح ٣١٩,٢٣٨,٦١٧ روبية أي ما يعادل ٢٣,٩٤٢,٩٨٢ جنية(٥٨)، وقد أدت تلك العوائد الكبيرة وتزايد الموارد القطرية إلى رغبة الحكومة في أن يكون لديها عملة وطنية خاصة بها، خاصة بعد أن قطعت قطر شوطاً مهم في تطور مؤسساتها الإدارية حيث تأسست وزارة للمالية في عام ١٩٦٠، وقد رافق ذلك صدور قوانين بتأسيس إدارة لشؤون البترول. كما أنشئت إدارة عامة للمالية كي تتولى جميع الشؤون الحكومية ذات الطابع المالي والإداري(٥٩).

ثالثاً: سياسة الحكومة الهندية تجاه النقود المتداولة في الخليج العربي، فليس ثمة شك في أن إصدار الهند روبية خاصة بالخليج منذ عام ١٩٥٩ كان له وقع سيء لدي حكومة قطر مثلها في ذلك مثل باقي حكومات الخليج وجعلها تستشعر ضرورة أن

يكون لها عملة خاصة بها، كما كان لقرار الحكومة الهندية بتخفيض قيمة العملة الهندية بنسبة 36,5% في عام ١٩٦٦ واقعة السيئ على حكومة قطر[٦٠] التي كانت قد شرعت بالفعل في العمل على إصدار عملة خاصة بها بالاشتراك مع دبي كما سنري.

رابعاً: الفوائد المادية الضخمة من طبع الأوراق النقدية المالية، فقد كانت قطر تخسر باستخدامها للروبية الهندية الفوائد الناجمة عن الدخل الحكومي. وهذا الدخل هو أصلاً الريع العائد من إصدار العملة، فلا شك في ان إصدار الأوراق النقدية عمل مفيد لأنّ تكاليف الطباعة ونشر الفواتير (التي هي أساساً قطع ورقية لا قيمة لها) هي أقل بكثير من قيمة البضائع التي ستشتريها الورقة التي تم إصدارها، كما أن هناك كميات كبيرة من تلك الأوراق تصبح هالك بالحرق أو التمزيق وغيرها، وكلها تنتهي كأرباح للحكومة.

خامساً: مع إنّ استخدام الروبية في قطر جعل قطر أكثر استقراراً في الوفاء بتجارتها الإقليمية والخارجية ولكنه جعلها أكثر عرضة للتغيرات في قيمة الروبية، رغم أنّ تلك التقلبات هي نتيجة الظروف الاقتصادية المحلية في الهند. فعندما تتغير أسعار الروبية مقابل العملات الأخرى، وهذا ما يحدث غالباً، وأحياناً بشدة، لا توجد طريقة للاستجابة لأزمة كهذه إلا خسائر كبيرة، لأنّ أية دولة تستخدم عملة دولة أخري تنقل سيطرتها على سياستها المالية المركزية المستقلة إلى المصرف المركزي للبلد التي تبنت عملتها.

على العموم فقد دفعت كل تلك العوامل الحكومة القطرية إلى التباحث مع إمارات الخليج الأخرى من أجل تشكيل عملة نقدية موحدة لكل إمارات الخليج، عملت قطر على دعم قيام اتحاد نقدي مع دبي وأبو ظبي والبحرين، حيث تم التوقيع على اتفاقية نقد الخليج بين الإمارات الأربعة[٦١] في دبي عام ١٩٦٥، حيث تم الاتفاق على إصدار ريال الخليج، إلا أن هذه الاتفاقية لم يكتب لها النجاح، بل إن البحرين

سارعت إلى إصدار ريال خاص بها[٦٢] في ٧ أكتوبر عام ١٩٦٥، وهو ما دفع قطر ودبي إلى الإسراع في إصدار عملة خاصة بهما وهي ريال قطر دبي.

في الواقع أن العلاقات بين قطر ودبي كانت على مدى فترات طويلة علاقات طيبة للغاية، فكثيراً ما تحالف حكام قطر مع حكام دبي لمواجهة أبو ظبي، حتى أن أمير قطر الشيخ أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني كان متزوجاً من الشيخة مريم بنت راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي، كما أن دبي حتى ذلك الحين لم يكن النفط قد أكتشف بها، وهو ما جعلها في وضع اقتصادي ضعيف قياساً على باقي إمارات الخليج، لذلك فقد وجدت في الاتحاد النقدي مع قطر فرصة جيدة للتخلص من تبعات الارتباط بالروبية.

خطوات الاتحاد النقدي:

ومن أجل إقامة اتحاد نقدي بين قطر ودبي فقد تم تشكيل مجلس إدارة برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني[٦٣](رئيساً) والشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم[٦٤]، والدكتور حسن كامل[٦٥] والسيد محمد مهدي تاجر[٦٦]، والدكتور ز. سيمينسكي Z. Siemieinski، كما تم اختيار مستر بريدر P.H.c. Brader مديراً تنفيذياً لمجلس إدارة مؤسسة نقد قطر دبي.

اتفاقية النظام النقدي بين قطر ودبي:

حيث تم عقد اتفاقية بين إمارتي قطر ودبي في ٢١ مارس ١٩٦٦، وقد نصت الاتفاقية على أن وحدة النقد الجديدة التي سوف يتم اعتمادها في البلدين هي ريال قطر دبي وينقسم الريال إلى مائة درهم، كما نصت على إنشاء مجلس نقد للإشراف على النقد الذي سوف يصدر ويتداول في الإمارتين، كما تم الاتفاق على انشاء صندوق نقد احتياطي يتكون من أموال مقدرة بنقد أجنبي محدد على ألا تقل موجوداته عن قيمة النقد المتداول، وبموجب تلك الاتفاقية تم الاتفاق على أن يقوم مجلس النقد بإصدار واسترداد أوراق النقد والمسكوكات نظير تحويل مقابلها

بالإسترليني إلى لندن[٦٧]. ومعني ذلك أن العملة الجديدة تم ربطها بالجنية الإسترليني.وفي الواقع أنه كانت هناك العديد من العوامل التي دفعت قطر ودبي للارتباط بالإسترليني وهي أولاً: أن قطر ودبي كانتا ما تزال تحت الحماية البريطانية، وثانياً: لأن الروبية التي كان الريال الجديد سيحل محلها كانت مرتبطة بالإسترليني وكانت مستقرة لذلك بشكل جيد منذ فترة، كما أن الكويت والبحرين اتخذتا من الإسترليني احتياطي نقدي لهم[٦٨]. وبالإضافة إلى ذلك فإن دور الولايات المتحدة كان دوراً محدوداً في المنطقة بشكل كبير حتى أنه لم يكن لها سفارات بعد في قطر ولا دبي.

وبعد التوقيع على اتفاقية النقد بين قطر ودبي طلبت قطر من دار سك النقود الملكة في بريطانيا، وشركة برادبوريويلكنسون المحدودة Bradbury Wilkinson and Company Limited(وهي شركة متخصصة في أوراق النقد وسك النقود) إعداد أوراق النقد والمسكوكات التي تم الاتفاق على إصدارها، وكان من المتوقع أن تصدر هذه النقود فور وصولها من لندن مع نهاية نفس العام، إلا أن حكومة الهند قامت في ٦ يونيو من نفس العام بتخفيض قيمة روبية الخليج بنسبة ٣٦,٥% مما أدى إلى اتباك كبير لدي صانعي القرار في قطر ودبي على حداً سواء، خاصة بعد أن أرسلت حكومة قطر تستفسر من حكومة الهند حول أن هذا التخفيض سوف يشمل روبية الهند فقط أم روبية الخليج كذلك، فجاء الجواب بأنه يشمل أيضاً روبية الخليج[٦٩].

ومن أجل دفع تجنب الخسائر الكبيرة التي سوف تنتج عن ذلك القرار الذي اتخذته حكومة الهند على المواطنين وعلى الثروة المحلية في قطر ودبي، أوقفت قطر جميع الرحلات الجوية إلى قطر لعدة أيام، وعلقت البنوك التداول في الروبيات الهندية حتى يمكن فهم عواقب تخفيض قيمة العملة بالكامل، ومن أجل حماية اقتصادهما، وعدت حكومتا قطر ودبي أنه، عند الإمكان، سيتم تبادل الروبيات الخليجية للعملة الجديدة بأسعار ما قبل التخفيض، ومع ذلك من أجل وقف المضاربة

في روبية الخليج، كان من الحكمة سحبها من التداول في أقرب وقت ممكن. ولتحقيق هذه الغاية، فقد طلبت الحكومتان من البنوك العاملة في البلدين الاستمرار في مزاولة أعمالهما بروبية الخليج وفقاً للسعر الذي كان معمولاً به قبل التخفيض (١٣.٣لكل جنية إسترليني)، وضمنت لهذه البنوك استبدال النقد الجديد بالسعر المذكور بروبيات الخليج الموجودة في البلدين.

وقد طلبت حكومة قطر من الحكومة الهندية رد كامل قيمة الأرصدة الإسترليني التي سبق أن تم تحويلها من قطر للبنك الاحتياطي الهندي لتكون غطاءً كاملاً ١٠٠% لروبيات الخليج عند إصدارها في عام ١٩٥٩، مقابل رد أوراق الروبية الهندية، وقد وافقت حكومة الهند على ذلك إلا أنها اشترطت أن تسلم تلك الأوراق النقدية خلال ثلاثة أسابيع فقط، يتم بعدها تسلم تلك الأوراق بقيمة الروبية بعد التخفيض. وهو ما وضع الإدارة في قطر ودبي تحت ضغط شديد لضيق الوقت المتاح لسحب أوراق روبية الخليج من السوق، خاصة وأن أوراق النقد الجديد لم تصل بعد من لندن ليتم استبدالها بالروبية[٧٠].

لذلك فقد تم إبرام اتفاق مع مؤسسة النقد العربي السعودي لاقتراض مائة مليون ريال سعودي لتوفير عملة متداولة قبل وصول أوراق العملة الجديدة من ريال صول قطر ودبي[٧١] وقدمت لها الحكومة القطرية ودائع إسترلينيه بنفس قيمة تلك الأوراق في لندن[٧٢]، حيث تم إيداعها لصالح الحكومة السعودية، حيث تم طرح أوراق النقد السعودي للتداول على أساس أن ١٠٦.٥ روبية من روبيات الخليج تعادل مائة ريال سعودي. وقد تم الاتفاق مع مؤسسة النقد السعودية على طرح أوراق النقد السعودية من فئات، ريال واحد، وخمسة ريالات، وعشرة ريالات، ومائة ريال. على أن تسحب من التداول الوراق النقدية من الروبية، وعلى مدار يومين أثنين هما يوم الخميس والجمعة ١٦ و١٧ يونيو عام ١٩٦٦ومن الساعة الثامنة صباحاً وحتى التاسعة مساء" عملت البنوك الخمسة الموجودة في قطر في عمليات استبدال أوراق النقد السعودي

بالروبيات الورقية الملغاة وفقاً للأسعار المعلنة وفي حدود مبلغ الخمسة ألاف روبية[٧٣].

ولأن الحكومة أصبحت خلال هذين اليومين تتحمل فارق سعر الروبية قبل التخفيض فقد كانت قلقة للغاية جراء قيام عصابات وأفراد من خارج قطر بجلب كميات كبيرة من الروبية الهندية لبيعها في قطر بالسعر القديم قبل التخفيض، لذلك فقد كان يتم ملاء استمارة خاصة لكل شخص يقوم بتغيير مبلغ أكثر من خمسة ألاف روبية هندية بالريالات السعودية، كما منح الشيخ أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني حاكم البلاد الشيخ خليفة نائب الحاكم وولي العهد، الحق في تشكيل لجنة لمراقبة سوق النقد، كما أصبح من حق الشيخ خليفة أن يحيل أي واقعة يري أنها عملية لتهريب النقد للقضاء، حيث نص القانون على أن كل من أرتكب جريمة تهريب نقد، أو شرع في ارتكابها أو اشترك في ذلك بطريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة يحال للمحاكمة وحدد للمحكمة بأن تلك الجريمة يعاقب من يرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد على سنة، أو غرامة عشرة ألاف ريال سعودي[٧٤].

ومع نهاية شهر يونيو عام ١٩٦٦ كانت بعض القطع المسكوكة من العملة الجديدة لقطر ودبي قد وصلت إلى الدوحة، حيث تم الدفع بها بشكل سريع إلى البنوك العاملة في قطر ثم إلى البنوك العاملة في دبي، حيث حلت المسكوكات الجديدة من فئة ٥٠ و٢٥ درهم محل ٥٠ و٢٥ نيا بيزة الهندية[٧٥].

أما في دبي فقد قامت البنوك العاملة في دبي وبصورة سريعة ومؤقته أثر سحب بنك الاحتياطي الهندي للتسهيلات العادية المتعلقة بتحويل المسكوكات المستردة من بعض دول الخليج إلى الإسترليني،إلى سرعة استبدال تلك المسكوكات الهندية بمسكوكات صادرة عن مجلس نقد البحرين[٧٦].

وقد بلغ إجمالي قيمة الأوراق النقدية الجديدة المتداولة خلال فترة التبادل ٧٣،٩٤٤،٠٦٥ روبية مقابل نفس المبلغ من ريال قطر دبي حيث أن ريال قطر دبي

كان مساوياً للقيمة بالروبية، كان منها ٧٣,٩٤٤,٠٦٥ أوراق نقدية، و 915,575 مسكوكات. وبذلك تم طي صفحة استخدام الروبية الهندية في قطر ودبي مع نهاية شهر يونيو١٩٦٦، حيث حل الريال السعودي لمدة ثلاثة أشهر حتى وصول أوراق النقد من لندن، ومع بداية شهر سبتمبر من عام ١٩٦٦، سعت الحكومة القطرية لإحلال ريال قطر دبي محل الريال السعودي[٧٧]، حيث استمر العملة القانونية في قطر ودبي حتى عام ١٩٧٣ عندما انسحبت دبي من تلك الاتفاقية بعد انضمامها لاتحاد دولة الإمارات العربية، وهو ما أستدعي من قطر تأسيس مؤسسة النقد القطرية في عام ١٩٧٣، التي قامت بإصدار الريال القطري[٧٨].

الخاتمة

هكذا ظهر جلياً أن حجم العلاقات الاقتصادية القوية بين الهند وقطر، لعب دوراً كبير في انتشار استخدام الروبية الهندية إلى جانب عملات أخري عديدة في قطر، إلا أنه منذ عام ١٩١٦ دعم الوجود البريطاني في الخليج من استخدام الروبية بشكل كبير في عمليات التبادل الاقتصادي، وعلي مدار ما يقارب نصف قرن من الزمان ظلت الروبية الهندية هي العملة الرئيسة في قطر، وهو ما خلق دائرة كبيرة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وجعل حجم التبادل التجاري بين البلدين يتطور بشكل كبير، وقد كان لبريطانيا الدور الأكبر في دعم استعمال كل منطقة الخليج للروبية الهندية ما قبل استقلال الهند، حيث حملت كل الروبيات الهند في شكلها ورسمها ملوك بريطانيا وفي جوهرها النفوذ البريطاني في منطقة الخليج، وعندما استقلت الهند وتغير الوضع الاقتصادي في قطر بزيادة مواردها بشكل كبير مع تصدير النفط في عام ١٩٤٩ فقد حاولت بريطانيا أن تفرض الباوند الإسترليني في المعاملات في قطر، إلا أن انخفاض قيمة الباوند جعل الإدارة في قطر تفضل استمرار الارتباط بالروبية، وقد ساعد على استمرار استخدام الروبية في قطر استمرار استخدامها في أغلب إمارات الخليج حيث كانت آلية لتسهيل العمليات التجارية بين إمارات الخليج نفسها وبينها وبين الهند، ومع بداية الستينيات كانت قد تغيرات الأوضاع كثيراً في قطر نحو تبلور الاستقلال عن الروبية الهندية، بخاصة مع نجاح الكويت في إصدار عملتها الوطنية، ومع تزايد موارد قطر المالية وتطورها الإداري، لذلك فقد أخذت تتطلع لإصدار عملة خاصة بها، ولكن قطر كانت تعتقد أن الأفضل أن يكون هناك عملة خليجية لتسهيل عملية التبادل التجاري بين دولة الخليج، ومع فشل تلك المحاولات، وتخفيض قيمة الروبية الهندية بشكل كبير فقد قررت حكومتا قطر ودبي تكوين عملة خاصة بهما وهي ريال قطر دبي في عام ١٩٦٦، لتطوي بذلك صفحة استخدام الروبية في قطر والتي استمرت أكثر من نصف قرن.

الهوامش والمصادر

(١) محمود عباس أحمد عبد الرحمن، تطور النقود المصرية في عصر الأسرة العلوية، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب، العدد ١٠، صـ٣٨٣.

(٢) عبد الله بن سليمان بن منيع، الورق النقدي تاريخه، حقيقته، قيمته، حكمه، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٩٨٤، صـ١٧.

(٣) السكة هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس، بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات، بعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه، فيكون التعامل به عدداً، وكانت دار سك النقود جزء أساسي من إيرادات الدولة، رفيق المصري، الإسلام والنقود، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٨٥، صـ١٦.

(٤) السيد محمد الملط، نقود العالم متى ظهرت؟ ومتى اختفت؟، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، صـ٣٧.

(٥) فيكتور مورجان، تاريخ النقود، ترجمة نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، صـ٢٣.

(٦) محمود عباس أحمد عبد الرحمن، المرجع السابق، صـ٣٨٣.

(٧) موسي الحسيني المازندراني، تاريخ النقود الإسلامية، دار العلوم للتحقيق والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨، صـ١٥.

(٨) هاشم عبدالرحيم السيد، النقود في قطر بحث منذ عرف الإنسان المعاملات المالية حتى الإصدارات النقدية التي عرفتها أرض قطر،بيت الاستشارة، الدوحة، 2016، ص٢٦، صـ٢٧.

(٩) أحمد السيد الصاوي، النقود المتداولة في مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، صـ١٩.

(١٠) خضعت البصرة للنفوذ العثماني منذ عام ١٥٤٦، وأصبحت أهم مركز للعثمانيين في الخليج العربي، وأصبحت أهم مركز تجاري عثماني في الخليج العربي، طارق نافع الحمداني، الخليج والجزيرة العربية بين القرن السادس عشر والعشرين، دار الوراق للنشر، بغداد، ٢٠١١، صـ١٩٠.

(١١) خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد.م. الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، صـ٨٠.

(١٢ فيكتور مورجان، المرجع السابق، صـ٢٢.

(١٣) أندريه جوندر فرانك، الشرق يصعد ثانية الاقتصاد الكوكبي في العصر الآسيوي، ترجمة شوقي جلال، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، صـ٢٧٥.

(١٤) كلمة ريال من "Royal" بمعني ملكي، وكان الإسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية، وقد وردت أقدم إشارة للريال الإسباني تحت اسم الريال الحجر، وهو عبارة عن نقد فضي، وكان قد أطلق اسم الريال في الدولة العثمانية علي عملات أوربية عديدة منها الهولندي والإسباني والنمساوي، وقد سمي الإسباني بالريال المشط الحجر أو أبو مدفع نسبة الأعمدة هرقل المرسومة على أحد وجهي الريال، بينما سمي الريال النمساوي أو التالير باسم الريال أبو طاقة نسبة للنافذة المرسومة علي صدر النسر المصور علي أحد وجهي الريال وقد أصبح أكثر تداولاً في تجارة البحر الأحمر منذ القرن الثامن عشر، أحمد الصاوي، النقود المتداولة في مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، صـ١٦٢؛ آندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، الجزء الأول، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم، وباتسي جمال الدين، مراجعة وإشراف رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥،،ص١٠٤. .

(١٥) يحي محمود، ريال ماري تريزة، مجلة تراث العدد ١٣٢، سبتمبر ٢٠١٠، صـ٧٥، صـ٧٦.

(١٥) زكريا قروشون، المرجع السابق، صـ٩٦.

(١٧) عبد الرحمن الجليلي، المرجع السابق، صـ٨٨.

(١٨) زكريا قروشون، المرجع السابق، صـ١١٥، صـ١٢٧.

(١٩) نصت اتفاقية عام ١٨٦٨ بين الشيخ محمد بن ثاني وبين المقيم السياسي البريطاني في الخليج لويس بيلي بأن يدفع الشيخ محمد بن ثاني في كل عام مبلغ ٩٠٠٠ قران، على أن يقوم المقيم البريطاني بتسليمها إلي وكيل شيخ البحرين في بوشهر، وعلى الرغم مما قاساه أهل قطر بعد خراب مدنهم ونهبها، فقد أبي المقيم السياسي البريطاني إلا أن يفرض عليهم غرامة مالية بلغت ١٨.٠٠٠ قران، جري تحصيل ٦,٠٠٠ قران منها نقداً، وتسلم

المقيم صكاً بمبلغ ١٢,٠٠٠ قران على حساب تاجر لؤلؤ ثري في لنجة بضمان كيس لؤلؤ مغلق ومختوم باسم ذلك التاجر، وادعي المقيم أن هذا المبلغ يقابل تعويض الخسائر التي عاناها الرعايا البريطانيون في الاضطرابات التي أثارها هجوم أهل قطر على البحرين، عبد العزيز عبد الغني، قطر الحديثة قراءة في وثائق سنوات نشأة إمارة آل ثاني ١٨٤٠ – ١٩١٦، دار الساقي بيروت، صـ٢٠١٣، صـ١٤٢.

(٢٠) عبد الملك خلف التميمي، تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت، الحولية الثامنة، الرسالة الثامنة والأربعون، ١٩٨٦/١٩٨٧، صـ ٢٠.

(٢١) كلثم علي غانم الغانم، الاحتفالات الجماعية وبعض الأشكال الثقافية المصاحبة في مجتمع الغوص، الجزء الثاني، إدارة الثقافة والفنون وزارة الإعلام، الدوحة، ١٩٩٧، صـ٤٣.

(٢٢) لم تكن العملة الفضية وحدها هي التي يجري التداول بها وانما صدرت الأوراق النقدية منذ عام ١٨٣٩، وكانت تدفع بالفضة عند الطلب، عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٦، صـ١٠٤.

(٢٣) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٨، صـ١٣٩.

(٢٤) عبد الرحمن الجليلي، المرجع السابق، صـ١٠٨.

(٢٥) لوريمر، دليل الخليج القسم الجغرافي، جـ٤، قسم الترجمة الديوان الأميري، الدوحة، صـ١٣٤٨.

(٢٦) محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، ١٩٨٠، صـ٧٢

(٢٧) عبد الرحمن الجليلي، المرجع السابق، صـ١٠٦.

(٢٨) جون كينيث جالبريث، الانهيار الكبير ١٩٢٩، ترجمة حمدي أبو كيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٩، صـ٤٥

(٢٩) السيد محمد الملط، المرجع السابق، صـ٨٩..

(٣٠) فيكتور مورجان، المرجع السابق، صـ٢٩.

(٣١) أدي الضخ المفرط للنقود الورقية خلال مراحل الحرب إلى نشوء انهيار الأسواق العالمية فيما عرف بأزمة الكساد العالمي الكبير بين عامي ١٩٢٩-١٩٣١. لمزيد من المعلومات والتفاصيل يمكن مراجعة كتاب، جون كينيث جالبريث، الانهيار الكبير ١٩٢٩، المرجع السابق، صـ٥١

(٣٢) صدر قرار بريطاني بمنع التعامل بالأوراق النقدية العثمانية بموجب البيان الصادر في ٢٢ / ١٢ / ١٩١٦. وليس ثمة شك في أن كل ذلك أدي إلى منع تعامل بلدان الخليج بما فيها قطر بالنقود العثمانية، وعزز ذلك من وضع الروبية الهندية في المنطقة، عبد الرحمن الجليلي، المرجع السابق، صـ١٠٨.

(٣٣) عبد المالك خلف التميمي، تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث، حوليات كلية الآداب، الحولية الثامنة، جامعة الكويت، ١٩٨٧، صـ٣٢.

(٣٤) نفس المرجع، صـ١٠٦.

(٣٥) بدر غيلان، سوق تبادل العملات في ضوء مزادات الدولار، https://almadapaper.net/sub/08-181/p04.htm

(٣٦) موزة الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر١٩٣٠ -١٩٧٣، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، الدوحة، ٢٠٠٢، صـ١٨٩..

(٣٧) أحمد زكريا الشلق، وآخرون، تطور قطر الحديث والمعاصر فصول من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الدوحة، الطبعة السادسة، ٢٠١٤، صـ٢٢٧.

(٣٨) عبد الله جاسم المطيري، العملات مرآة تعكس حراك الأمم، البيان، الأمارات، ٣فبراير ٢٠١٠، https://www.albayan.ae/our-homes/2010-02-03-1.215532.

(٣٩)عادل محمد العبد المغني، المرجع السابق، صـ١٨.

(٤٠) هاشم عبد الرحيم السيد، المرجع السابق، صـ٣٦.

(٤١) محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦، صـ٢٨٦.

(42)ROY F. HARROD, THE POUND STERLING, INTERNATIONAL FINANCE SECTION,DEPARTMENT OF,ECONOMICS AND SOCIAL INSTITUTIONS, PRINCETON UNIVERSITY, Princeton, New Jersey, ESSAYS IN INTERNATIONAL FINANCE No. 13, February 1952, P.27.

(٤٣) تم تخفيض قيمة الجنية الإسترليني أمام الدولار في عام ١٩٤٩، فبدلاً من ٤,٠٣ لكل جنية أصبح ٢,٨٠، وبالتالي فقد تحسن وضع الروبية الهندية من ١٥ روبية لكل جنية إلى ١٣,٣٣، مما عزز من ثقة الأهالي في الروبية ما بعد الاستقلال.
https://www.theguardian.com/century/1940-1949/Story/0,,105127,00.html

(٤٤) عادل محمد العبد المغني، دليل معرض العملة الكويتية عبر التاريخ، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٦، صـ٢١.

(٤٥) موزة الجابر، المرجع السابق، صـ١٨٦.

(٤٦) هاشم عبد الرحيم السيد، المرجع السابق، صـ٣٧.

(٤٧) منتدى عملات لهواة العملات والطوابع
http://3omlat.ahlamountada.com/t983-topic

(٤٨) جمال المحاري، جريدة الوسيط، البحرين، العدد ١٧٥٩، السبت ٣٠ يونيو ٢٠٠٧.

(٤٩) هاشم عبد الرحيم السيد، المرجع السابق، صـ٣٧.

(٥٠) الجريدة الرسمية القطرية، العدد ٥، عام ١٩٦٤، صـ١١٣٩.

(٥١) الجريدة الرسمية القطرية، العدد ٤، عام ١٩٦٥، صـ٢٠٨٠.

(٥٢) الجريدة الرسمية القطرية، العدد ٢، عام ١٩٦٤، صـ٨٦٢.

(٥٣) في شهر مارس ١٩٦١ وقبل أن تبدأ عملية استبدال الدينار الكويتي بالروبيات الهندية، سافر وفد رسمي من مجلس النقد الكويتي إلى الهند للتفاوض من وزارة المالية الهندية من أجل استرداد الروبيات التي سيتم سحبها من التداول في الكويت بعد صدور الدينار الجديد، وزار الوفد البنك المركزي الهندي في بومباي وكذلك نيودلهي للتفاوض بشأن عملية المبادلة.وعرضت الهند تقديم سندات بالروبية الهندية لحكومة الكويت مقابل الروبيات التي كانت متداولة في الكويت، وتمت إعادتها إلى الهند على أن يتم دفع السندات خلال فترة تمتد حوالي ست سنوات بفائدة قدرها ٤ %، لكن الوفد الكويتي طلب أن تكون السندات بالجنيه الإسترليني، وأن تكون الفائدة ٤.٥%، وتم ذلك بالفعل، وفي ١ إبريل ١٩٦١ بدأت عملية استبدال روبيات الخليج الهندية بالدنانير الكويتية، وعمل موظفو البنوك التجارية الثلاثة التي كانت قائمة آن ذاك ـ البنك البريطاني للشرق الأوسط وبنك الكويت الوطني والبنك التجاري الكويتي ـ على استبدال ملايين الروبيات بالدينار واستلم بنك الاحتياط الهندي

أوراق الروبية التي تم سحبها من الأسواق الكويتية، خلال ثمانية أسابيع من العمل المتواصل لينتهي تعامل الكويت بالروبية الهندية في ١٧ مايو ١٩٦١، شيماء مصطفي، الدينار الكويتي ٥٦ عاماً العملة الأقوى عربياً، جريدة أخبار اليوم المصرية، الجمعة ١أبريل ٢٠١٦، akhbarelyom.com/news/newdetails.

(٥٤)عادل محمد العبد المغني، العملة الكويتية عبر التاريخ، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٦، صـ٢٢.

(٥٥) ريتشارد أميل حايك، الأنظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة، مجلة مركز دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد ٥١، صـ٤،

www.aradoportal.org.eg/Fuls_v5/ Libraries/ UploadFiles/ Down Load File.asp

(٥٦) مصطفي مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، صـ٧٣.

(٥٧) موزة الجابر، المرجع السابق، صـ٢٢٠.

(٥٨) المرجع نفسه، صـ ٢٢٤.

(٥٩) مصطفي مراد الدباغ، المرجع السابق، صـ٧٢.

(٦٠) في ٦ يونيو ١٩٦٦، في ضربة قوية لقيمة الروبية، خفضت حكومة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند قيمة الروبية الهندية بنسبة 36,5% فبدلاً من، من ٤.٧٦ روبية إلى ٧.٥٠ روبية إلى دولار، ومن ١٣.٣٣ روبية للجنية إلى ٢١ للجنية الإسترليني، فمنذ الاستقلال، احتفظت الهند بسعر ثابت بالدولار عند ٤.٧٦ روبية بالرغم من العجز التجاري المتزايد والاعتماد على المعونات الأجنبية للحفاظ على التقييم المستمر للروبية. فقد كانت القشة الأخيرة للانهيار الاقتصادي في الهند، الحروب التي خاضتها الهند (مع الصين وباكستان) بالإضافة إلى صدمة الجفاف الشديد في ١٩٦٥-١٩٦٦. وأدي ذلك في الحال إلي زيادة العجز الإنفاق، مما أدي إلى تسارع التضخم الشديد بالفعل. إلى جانب ذلك، فإن البنك الدولي لم يقدم المساعدات التي وعد بها إلى الهند خلال تلك الأعوام.
http://www.forbesindia.com/article/independence-day-special/economic-milestone-devaluation-of-the-rupee-(1966)/38407/1.

(٦١) اتفاقية نقد الخليج، الجريدة الرسمية القطرية، مجموعة قوانين وتشريعات قطر ١٩٦١-١٩٨٠، المجلد الثالث، صـ١٤١٠.

(٦٢) قامت البحرين في عام ١٩٦٤ " بتأسيس مجلس نقد البحرين " الذي أصبح مسئول عن إصدار العملة، حيث أصدر أول ريال بحريني في ٧أكتوبر وتم سنة ١٩٦٥ م وقد حددت القيمة الذهبية للدينار بـ ١.٨٦٦٦٢١ غرام من الذهب الخالص، وتم ارتبط الريال البحريني بالجنية الإسترليني، بسعر تعادل مساوى لـ ١٥ شلنا أي ما يعادل في حينه عشر روبيات هندية، وقد أشترط مجلس النقد ضرورة الاحتفاظ بغطاء للعملة بنسبة ١٠٠ % يتكون من الذهب والموجودات الأجنبي بشكل سندات حكومية وحوالات خزينة، وفي سنة ١٩٧٣ ولدت مؤسسة نقد البحرين بموجب القانون الرقم ٣٣ لتحل مجلس نقد البحرين. وقد عهد لمؤسسة النقد الجديدة ان تمارس صلاحيات مجلس النقد القديم، وأنيطت بها جميع مسئوليات مجلس النقد بشأن إصدار وإدارة العملة، بالإضافة إلى مهمة الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي في البلاد. كما سمح القانون الجديد بانخفاض الاحتياطي الخارجي عن ١٠٠ % من قيمة النقد المتداول بقرار من مجلس الوزراء وبشرط إلا يقل ذلك عن ٧٥ % من القيمة المذكورة. ريتشارد أميل حايك، المرجع السابق، صـ٥.

(٦٣) الشيخ خليفة بن حمد بن عبد الله بن قاسم بن محمد آل ثاني ولد في عام (١٩٣٢م) في الريان، شغل الشيخ خليفة عدد كبير من المناصب خلال هذه الفترة، حيث كان وزير المالية منذ تأسيسها في عام ١٩٦٠، كما كان رئيس جهاز الأمن في أول مشروع بترولي في قطر. رئيس لمجلس القضاء في المرافعات العامة، كما أصبح وليًا للعهد ونائباً للحاكم في عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني عام ١٩٦٠، كما أصبح أول رئيساً لمجلس الوزراء عند تأسيسه في عام ١٩٧٠، وقد أكتسب الشيخ خليفة من خلال توليه لهذه المناصب خبرة إدارية ممتازة جعلته ملماً بشكل كبير بكل التطورات والتغيرات الإدارية في قطر، قبل توليه مقاليد الحكم في قطر منذ عام ١٩٧٢- ١٩٩٥، وقد توفي الشيخ خليفة بن حمد في عام ٢٠١٦.

(٦٤) ولد الشيخ مكتوم في منطقة الشندغة في دبي سنة1943، وكان الابن الأكبر للشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي، وقد أكمل تعليمه في أوائل الستينات في دبي، وأرسله والده لمواصلة تعليمه في إحدى الجامعات البريطانية،وكان ممثلاً لوالده باعتباره نائب حاكم دبي، تولي الشيخ مكتوم حكم دبي بعد وفاة والده خلال الفترة 1990حتى ٢٠٠٦، كما شغل منصب رئيس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة خلال نفس الفترة. وفي العاشر من فبراير ١٩٩٥، تولى الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولاية العهد بأمر منه. ومن وقتها تراجع قليلاً دور الشيخ مكتوم الأخ الأكبر تاركًا الحياة السياسية لأشقائه، وبالأخص للشيخ محمد. وفي ٤ يناير ٢٠٠٦، توفي الشيخ مكتوم أثر نوبةٍ قلبية في أستراليا.

(٦٥) الدكتور حسن كامل هو أحد رجال الخارجية المصرية، تخرج من جامعة القاهرة في عام ١٩٢٨، وحصل على الدكتورة من السوربون من فرنسا، وكان احد المقربين من الملك فاروق، لذلك فعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ فقد تم استبعاده من وزارة الخارجية، وقد وصل لقطر خلال عام ١٩٦٠، حيث عمل مديراً للحكومة ومستشارها للشئون القانونية منذ عام ١٩٦٢، ومنذ عام ١٩٦٧ تم تعيين حسن كامل من قبل ولي العهد ونائب الحاكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في منصب المستشار القانوني لحكومة قطر، وكان للدكتور حسن كامل دور كبير في صياغة القوانين واللوائح التي صدرت في قطر خلال عهد الشيخ خليفة.

(٦٦) ولد محمد مهدي التاجر في ديسمبر ١٩٣١ في البحرين وتلقى تعليمه في مدرسة بريستون للقواعد في لانكشاير ببريطانيا، ثم انتقل للعمل والإقامة في دبي، حيث توثقت العلاقات بينه وبين حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم الذي عينه رئيسا للجمارك في دبي، ثم أصبح أحد المستشارين الأكثر ثقة للشيخ راشد، ثم تم تعيينه أول سفير للإمارات لدى بريطانيا عندما تأسست الإمارات في عام ١٩٧١.

(٦٧) التقرير الأول، مجلس نقد قطر دبي، ٣١ ديسمبر ١٩٦٦، صـ١.

(٦٨) ريتشارد أميل حايك، المرجع السابق، ص١٠..

(٦٩) الجرائد الهندية تحمل خبر تخفيض قيمة الروبية،

https://www.indiatimes.com/news/india/did-you-know-about-6-6-66-the-day-that-forever-changed-the-economy-of-india-256368.html

(٧٠)التقرير الأول، مجلس نقد قطر دبي، ٣١ ديسمبر ١٩٦٦، صـ١.

(٧١) كانت العلاقات القطرية السعودية علاقات جيدة حيث قام الملك سعود بأول زيارة لقطر في عام ١٩٥٥، ثم قام بزيارة ثانية لقطر في عام ١٩٦١.

(٧٢) رحبت مؤسسة النقد السعودية بذلك لأن هذه الوديعة سوف تحقق عوائد شهرية جيدة لها، إضافة لتوسع استخدام الريال السعودي في الأسواق.

(٧٣) التقرير الأول، مجلس نقد قطر دبي، ٣١ ديسمبر ١٩٦٦، صـ١، ص٢.

(٧٤) مرسوم بقانون رقم ١٣، لسنة ١٩٦٦ بشأن طرح بعض أوراق النقد السعودي للتداول في قطر، العدد ٤ لسنة ١٩٦٦، صـ٢١٧١ مجموعة قوانين وتشريعات قطر ١٩٦١-١٩٨٠.

(٧٥)التقرير الأول، مجلس نقد قطر دبي، ٣١ ديسمبر ١٩٦٦، صـ١، ص٢.

(٧٦)التقرير الأول، مجلس نقد قطر دبي، ٣١ ديسمبر ١٩٦٦، صـ١، ص٢.

(٧٧) التقرير الأول، مجلس نقد قطر دبي، ٣١ ديسمبر ١٩٦٦، صـ١، ص٢.

(٧٨) للمزيد من التفاصيل عن نشأة مؤسسة النقد القطرية يمكن مراجعة كتاب، هاشم عبد الرحيم السيد، المرجع السابق، صـ٤٥، صـ٤٧.